جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاصلاح السياسي كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر: 2000- 2019

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبين:

- دحمان عبد القادر
- سعيداوي محمد المرتاجي

إشراف الأستاذ:

- هداجي حمزة

لجنة المناقشة

الأستاذ: زبيري رمضان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيساً
الأستاذ: هداجي حمزة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ: جعفري عبد الله	أستاذ مساعد –أ–	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي
الرقم.....م.م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عداجي حمزة

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : الإصلاح السياسي كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر 2000 - 2019

من إنجاز الطالب(ة): سعيدوني محمد المرتجي

و الطالب(ة): دحمان عبد القادر

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيم سياسي وإداري

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/6/15

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 24/06/2021

للمعاقد رئيس القسم:

الأستاذة مالكة محمد الحسن
عاقد رئيس قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)).

نشكر الله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ هداجي حمزة، الذي تابع وأشرف على كافة مراحل إنجاز هذا العمل، وأيضاً على نصائحه وتوجيهاته المتواصلة أثناء مدة الاشراف فجزاه الله عنا كل خير، وأمده بعونه وحفظه ورعاه.

نشكر أيضاً لجنة المناقشة على قبولها مناقشة المذكرة، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة أدرار، وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الاهداء:

يسعدني ويطيب لي أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

– من قال فيهم الله عز وجل: ((واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا)) وعلماني أن الحياة علم وأخلاق "والدايا العزيزين "رحمهما الله .

ـ إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا ودعما وعونا لي في الحياة.

ـ إلى أبنائي وقرة عيني :رهام ـ امجد ـ محمد يمن.

ـ إلى كل زملائي في الدراسة وأخص بالذكر : محمد المرتاجي ـ حساني عبدالله ـ بن براهيم عبد القادر.

" دحمان عبد القادر"

الاهداء:

أشكر الله واحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاَ فيه على ما وفقنا إلى انجاز هذا البحث.

أهدي هذا العمل الى:

- والدي الكريمين اللذان لم يدخرا جهداً في تربيتي وتوجيهي.

- الى أخي وأخواتي.

- إلى كل زملائي في الدراسة وأخص بالذكر : _ حساني عبدالله _ بن براهيم عبد القادر- دحمان عبدالقادر.

- وإلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد في انجاز هذا البحث.

سعيداوي محمد المرتاجي

الملخص

يعد الاصلاح السياسي من أبرز آليات التغيير للوصول إلى وضع أفضل، وقد شهدت الجزائر مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من الاصلاحات السياسية، بداية بمشروع المصالحة الوطنية سنة2005 والذي مكن من استعادة الأمن و الاستقرار، وكان بمثابة الارضية التي مهدت للمضي في تجسيد مختلف المشاريع التنموية، وفي سنة2008 تم إجراء إصلاح سياسي عن طريق تعديل دستوري عزز من مكانة المرأة في الحياة السياسية وحمى الرموز الوطنية، بالرغم من كونه وسَّع من صلاحيات السلطة التنفيذية، وبعد أحداث الربيع العربي وما خلفته من مطالب إصلاحية، قامت الجزائر بإصلاحات سياسية هامة من أبرزها، رفع حالة الطوارئ، قانون الأحزاب السياسية، تعزيز مشاركة المرأة، إضافة إلى قانون الإعلام، لتأتي الإصلاحات السياسية لسنة2016 والتي مست أكثر من 100 مادة دستورية، لتحقيق أهداف تنموية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

Summary:

Political reform is one of the Most prominent mechanisms of change to reach a better situation. At the beginning of the twenty-first century, Algeria witnessed a number of political reforms. Beginning with the national reconciliation project in 2005, which enabled the restoration of security and stability, and served as the ground that paved the way for the embodiment of various development projects, And In 2008, political reform touched the constitutional amendment that strengthened the position of women in political life and protected national symbols, however it expanded the powers of the executive authority. Following the events of the Arab Spring and its consequences Algeria undertook important political reforms, most notably lifting the state of emergency and introducing the political parties law. Promoting the participation of women, in addition to the media law, next was the political reforms of 2016, which touched more than 100 constitutional articles, with the aim of achieving development goals in various political, economic and social fields.

مقدمة

يعتبر الإصلاح من المفاهيم التي تم تداولها منذ القدم ذلك أن الحضارات القديمة والدول المتعاقبة عرفت أشكالا متنوعة من الإصلاح و في مختلف المجالات وباعتبار أن الإصلاح السياسي يعد أحد أهم و أبرز مجالات الإصلاح والذي له تأثير واضح وجلي على باقي المجالات الأخرى، فلقد شهدت الجزائر على غرار باقي دول العالم موجة كبيرة من الإصلاحات السياسية خاصة بعد التحول الديمقراطي الذي عرفته مع نهاية الثمانينات، منها ما كان مخطط له ومنها ما اقتضته الظروف و الأحداث، إلاّ أن دخول الجزائر بعدها في أزمة أمنية أثّرت بشكل كبير على أداء النظام السياسي، الأمر الذي جعل الجزائر تدخل نهج جديد من الإصلاحات السياسية التي تتماشي مع طبيعة المرحلة وذلك لتجنب الأزمات والعمل على تحقيق التنمية الشاملة و تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة التماسك الاجتماعي فشكل مشروع المصالحة الوطنية و التعديلات الدستورية السمة الأبرز في مسار الاصلاحات السياسية بالجزائر.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر في ظل التوجهات الجديدة التي انتهجتها والاهتمام المتزايد بموضوع الإصلاح السياسي، وكذا تبيين دور هذه الإصلاحات في الدفع بعجلة التنمية في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- دراسة مضمون الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

- إبراز أثر الإصلاحات السياسية على تجسيد التنمية في الجزائر.

اسباب اختيار الموضوع :

مبررات ذاتية: نابعة من ميولنا الشخصي نحو دراسة المواضيع المتعلقة بالجزائر.

مبررات موضوعية: كون العلاقة بين الإصلاح السياسي والتنمية في الجزائر تحتاج إلى توضيح خاصة وأن موضوع الإصلاح السياسي أضحى يحظى في الوقت الراهن باهتمام كبير من طرف النظام السياسي، كما أن موضوع التنمية في الجزائر يطرح بشكل متكرر ويربط عادة بمطالب إجراء إصلاحات سياسية.

أدبيات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا لهذ الموضوع على عدد من الدراسات السابقة التي تمثلت في الكتب والمذكرات، التي عالجت هذ الموضوع من زوايا مختلفة ومن أبرزها :

– أسماء أونيس، **واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر (2008–2016)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015 ، تم التطرق بالتفصيل في هذه الدراسات الى أهم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر مع ذكر نتائجها وانعكاساتها.

– مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس الجزائر المغرب)**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 225، 2018. دراسة تطرق فيها الباحث إلى أهم مظاهر الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا ففي الجزائر على وجه التحديد عرض الكاتب بالدراسة والتحليل إلى جملة الإصلاحات التي أطلقتها الجزائر بعد أحداث الربيع العربي.

– قسايسية إلياس، جهيدة ركاش، **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة لترشيد الحكم**، مجلة أبحاث، العدد: الثاني، 2016، مقال عرض الباحثان من خلاله مؤشرات التنمية السياسية كما سلطا الضوء على العلاقة بين الإصلاح والتنمية السياسية وكذا اهم معيقات تجسيد التنمية السياسية في الجزائر.

– خميس دهام حميد، **التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة مداد الآداب العدد: الرابع، جامعة بغداد، مقالة تطرق فيها الباحث إلى الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر ودورها في استقرار الأوضاع خاصة بعد الازمة الأمنية التي عرفتها الجزائر.

إشكالية الدراسة:

شهدت الجزائر مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من الإصلاحات السياسية والتي لطالما كانت السلطة السياسية تعِد بإجرائها لمعالجة الخلل وتعزيز واستكمال جهود ومسار الدولة في تحقيق التنمية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثّرت الإصلاحات السياسية في الجزائر في تجسيد التنمية؟

الأسئلة الفرعية :

– ما المقصود بالإصلاح السياسي والتنمية ؟

– هل الاصلاحات السياسية في الجزائر نابعة من إرادة النظام السياسي في تغيير الأوضاع القائمة ؟

– هل أدت الاصلاحات السياسية في الجزائر إلى تغيير الأوضاع نحو الأفضل؟

الفرضيات :

– الإصلاح السياسي هو معالجة وتعديل الاختلالات الهيكلية في النظام السياسي.

– التنمية هي الزيادة نحو الافضل في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– الاصلاحات السياسية في الجزائر جاءت كرد فعل على الازمات التي عرفتها البلاد.

– نجاح الاصلاح السياسي في الجزائر مرتبط بإرادة النظام السياسي وطبيعة الازمة.

مناهج و اقترابات الدراسة:

المنهج الوصفي: يلعب المنهج الوصفي دور أساسيا في المعرفة، حيث يمكن تعريفه بأنه: "مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة اعتماد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا من أجل استخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث" وقد تم الاعتماد عليه من أجل التعمق وجمع المعلومات الدقيقة واللازمة حول مفهومي

الإصلاح السياسي والتنمية وكذا في الإلمام بالإصلاحات السياسية في الجزائر للوصول الى دراسة أثرها في تجسيد التنمية.

الاقترابات:

الاقتراب القانوني: يعتمد الاقتراب القانوني في الدراسات المتعلقة بالجوانب القانونية، والتتبع بالتفصيل في حيثيات المواد القانونية وتحليلها وتفكيك العلاقة بينها ومدى الالتزام بتطبيقها، وتم الاعتماد عليه لتحليل أهم القواعد القانونية التي جاءت في هاته الإصلاحات السياسية

الاقتراب المؤسسي : يستخدم الاقتراب المؤسسي لتحليل ودراسة العملية السياسية كمخرج لتفاعل ونشاط المؤسسات السياسية في الدولة، يتيح لنا هذ الاقتراب فهم دور المؤسسات السياسية الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

حدود الدراسة: ضبطنا هذا الموضوع في الحدود الزمانية والمكانية التالية:

أ. **الحدود الزمنية:** درسنا هذا الموضوع في حدود الزمانية من سنة 2000 إلى غاية 2019.

ب. **الحدود المكانية:** درسنا الاصلاح السياسي ودوره في تحسيد التنمية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

– قلة الكتب المتخصصة التي تتطرق إلى موضوع الإصلاح السياسي في الجزائر.

تقسيم الدراسة:

ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى فصلين كما يلي :

خصصنا الفصل الأول من الدراسة للجانب المفاهيمي والنظري، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين مبحث أول خاص بمفهوم الإصلاح السياسي وتضمن تعريفه وتميزه عن بعض المصطلحات المشابهة كما خصص المطلب الثاني منه لعرض مرتكزات الاصلاح السياسي، وفي المطلب الثالث جئنا على ذكر شروط وآليات الإصلاح السياسي، أما المبحث الثاني منه فتم

تخصيصه لمفهوم التنمية عرفنا من خلالها التنمية وعرضنا أهم أهدافها ومؤشراتها، وختمناه بذكر أبرز نظريتها.

فيما الفصل الثاني من الدراسة والمعنون بالإصلاحات السياسية في الجزائر ودورها في تجسيد التنمية، هو الآخر يندرج تحته مبحثين، مبحث أول خصصناه لذكر أهم الإصلاحات السياسية في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2019 ومن خلال هاذ المبحث جئنا على ذكر مضمون الإصلاحات السياسية في الجزائر بداية بمشروع المصالحة الوطنية سنة 2005، ثم الإ صلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة2008 مرور بالإصلاحات السياسية لسنة2012، بلوغا إلى الإصلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016، بينما المبحث الثاني من هذ الفصل عرضنا من خلاله دور هاته الإصلاحات السياسية في تجسيد التنمية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح السياسي

المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة

1- تعريف الإصلاح السياسي :

قبل الخوض في تعريف الإصلاح السياسي لابد من التطرق إلى التعريف بكلمة الإصلاح من الناحية اللغوية والاصطلاحية

أ-مفهوم الإصلاح لغة : الإصلاح لغة من فعل أصلح، إصلاح يصلح، وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغير إلى استقامة الحال، وتطلق كلمة إصلاح على ما هو مادي أو معنوي، وتعني الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى سواه.

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة ففي الآية 220 من سورة البقرة يقول تعالى: ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ)) ، ويقول مخاطباً فرعون في الآية رقم 19 من سورة القصص ((إِنْ تُرِيدُ إِلا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ)).

يقول ابن منظور في كتابه لسان العرب "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده أقامه، ولغة يقال "صلحت حال الرجل أي زال عنها فسادها"، والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، الاستصلاح ضد الاستفساد، ويقول ابن فارس "صلح الشيء يصلح صلاحا" دلالة على خلاف الفساد.

أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع that Action An Improves Condition، أو تعني إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو تحسين الحالة، يعرفه قاموس "أكسفورد" بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة

الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ"، الإصلاح يوازي فكرة التقدم[1].

أما مفهوم الإصلاح من الناحية الاصطلاحية : يعرفه عبد الإله بلقزيز بأنه التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة الظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج[2].

ب- مفهوم الإصلاح السياسي :

الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الجوانب والمجالات بشكل يتعدى أكثر من جانب من الجوانب السياسية في واقع المجتمع، وهناك محاولات جادة لتحديد المفهوم وجوانبه حتى نميز بينه وبين الأنواع الأخرى من الإصلاح.

ومن أبرز هذه المحاولات هي محاولات وثيقة الإسكندرية التي جاء فيها تعريف الإصلاح السياسي بأنه : " كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات قدما وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية، ويعرف كذلك بأنه عملية التغيير والتعديل والتطوير الجزئي نحو الأفضل للمجالات والقضايا السياسية في المجتمع بشكل تدريجي وبطريقة سلمية دون التغيير الجذري الكامل للبنى والأسس السياسية ."[3]

كما عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه: " تغيير غير جذري في نظام الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو خلافا لمفهوم الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي القائم.

---

[1]- يوسف بن يزة- مبروك ساحلي، **الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد: 25، 2016

[2] محمد مبارك حسن العجمي، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الأدب والعلوم، 2010، ص 4.

[3]- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط**، العراق : مطبعة رون، 2010، ص 22-27.

يعرفه هانتنغتون بأنه" تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة أو القرية والقبيلة ليصل الى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا و استبدال مقياس الغزو بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية.

ويعرف أمين المشاقبة الإصلاح السياسي بأنه " تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا، وأنه يكون ذاتيا من الداخل شاملا وواقعيا، وينحو منحى التدرج والشفافية ويركز على المضمون لا الشكل[1].

يعرفه الأستاذ " إسماعيل معراف" على أنه جملة الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم، وتنعكس بالمرة على مصداقية ومشروعية النظام السياسي مما يستوجب تدخلا إصلاحيا جذريا يعيد ولاء المواطنين لدولتهم، " ويصف الأستاذ معراف" أن كلمة Rèforme يكون القصد منها إجرائي، وذلك بالانتقال والتحول من بيئة سوسيو–سياسية تتسم بالتشنج والسكون إلى محاولة الوصول إلى أوضاع جديدة تمتاز بالاستقرار وتتغذى بأفكار التنمية والتطوير والتحديث[2].

كما يعتبر الإصلاح السياسي عملية متعددة الجوانب تعبر عما تم في الواقع من إدخال تغييرات رئيسية وهامة في النظم السياسية، وخاصة في بلدان العالم الثالث بشكل خاص وتشمل هذه العملية العديد من المبادئ مثل الإصلاح الدستوري ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون وانتهاء نظام الحزب الواحد والإقرار بنظام التعدد السياسي، ومن أهم السمات البارزة التي تميز الإصلاح السياسي قيام تكوينات المجتمع الأهلي بلعب دور هام في عملية الإصلاح ودفع التطور الديمقراطي، أضف إلى ذلك حدوث ظاهرتي التداول السلمي على السلطة والمشاركة في السلطة، مثل هذه المظاهر العديدة للإصلاح السياسي تعني حدوث

[1]- مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مركز دراسات الشرق الأوسط تركيا، العدد: 225، 2018، ص 3.

[2]- بلعربي علي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص 10.

عملية تغيير واسعة النطاق ومتعددة المستويات، يعتبر التحول الديمقراطي أحد تجليتها أو إحدى صورها.

أما محمود علي الخطيب فقد جاء بتعريف مغاير للإصلاح السياسي فيقول " الإصلاح يعني عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم واستناد إلى معايير التدرج، إن محمود الخطيب قد جعل الإصلاح جذريا في شكل الحكم وهذا خلاف الكثير من الدارسين والباحثين حول تعريف الإصلاح، لأن الإصلاح ليس جذريا بل هو شكلي جزئي، وعندما يتوفر فيه العنصر الجذري يتحول الإصلاح إلى ثورة، وقد تأثر الخطيب بالفكر الغربي، وأكد هذا (عزمي بشارة) والذي يقول " غالبا يوضع مصطلح إصلاح "Rèform" في تاريخ الفكر السياسي الغربي في مقابل مصطلح الثورة" Revolution"[1].

وبناء على ذلك يمكن اعتبار عملية الاصلاح السياسي بمثابة تعديل النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي، والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم.[2]

2- تمييز الإصلاح السياسي عن بعض المصطلحات المشابهة.

يتداخل الإصلاح السياسي ويتشابك مع مجموعة من المصطلحات المشابهة له وسنحاول توضيح هذه العلاقة من خلال تميزه عن هاذه المصطلحات.

[1]- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط**، المرجع السابق، ص 19.
[2]- مبروك ساحلي، **الاصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، المرجع السابق، ص 3.

أولا: الإصلاح السياسي والتنمية السياسية :

يعرف "المعجم السياسي" التنمية السياسية على أنها "تحسين فعالية النظام السياسي، و أيضا التغيير بإتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على استيعاب المطالب والتنظيمات السياسي.

كما تعرف التنمية السياسية بأنها تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى إضفاء طابع الفعالية وحسن التكيف والاستجابة من قبل النظام السياسي لمطالب بيئته الكلية بشكل يسمح له بتحقيق الصالح العام من ناحية، والحفاظ على بقائه من ناحية أخرى في ظل وجود نوع من الرضا والقبول الشعبي لأدائه المتميز[1]، وكما أشرنا سابقا فان الإصلاح السياسي هو تغيير جزئي يستهدف مكامن الخلل، وعليه فإن التنمية السياسية مفهوم أشمل من الإصلاح السياسي، إذ يمس الإصلاح أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج تنمية سياسية شاملة.

ويرى بعض الباحثين أن عملية الاصلاح الشامل لابد أن تكون مصحوبة ومتوازنة بإحداث تطورات عامة وكلية، وأيضا بالنمو الكلي في المجتمع حسب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، أي هناك نوع من الترابط والتلازم ما بين التنمية والإصلاح لأن كليهما يسعى إلى وضع أفضل وملائم، فالإصلاح السياسي شامل للجهد السياسي والإداري و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي الهادف، والتنمية السياسية جاءت لإحداث تغييرات سلوكية مساعدة في ذلك.

ثانيا : الإصلاح السياسي والتحديث السياسي :

إن التحديث يأخذ جانب سياسيا يشير الى سلسلة من التغيرات الهيكلية والثقافية في الأنظمة السياسية للبلدان التي تتبع طريق التحديث، ومن هنا يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من الوضع التقليدي إلى وضع جديد.

[1]- شعبان العيد، **الاصلاح السياسي في الجزائر (200-2013)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص 40.

فالتحديث السياسي عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع والتحضر والحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم و اتساع المشاركة الشعبية.

لذا يمكن القول أن هناك ترابطا بين الإصلاح السياسي والتحديث السياسي، لأن كلا المفهومين يعملان على إيجاد نوع من التغيرات تمس طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، وبالتالي وضع أساليب جديدة تدفع باتجاه إيجاد نوع من التحول يخص جوهر الجوانب السياسية، من خلال تطبيق أسس الديمقراطية الحديثة القائمة على المشاركة السياسية والتداول على السلطة.

ثالثا : الإصلاح السياسي و التغير السياسي :

يشير التغير السياسي إلى حدوث تحولات بنيوية تنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف.

أي التغير السياسي يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن إلى ما هو أحسن أو ما هو أسوأ[1].

بينما الإصلاح السياسي كما أشرنا سابقا يعرف بأنه : التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة الظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، فالتمييز بينهما يتلخص في تحديد اتجاه التغير السياسي إن كان إيجابيات أو سلبيا[2].

[1]- عمار بركات، **دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر(1999-2016)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017، ص 22- 23.

[2]- خميس دهام حميد، **التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة مداد الآداب، العدد: الرابع، جامعة بغداد، ص 518- 519.

المطلب الثاني: مرتكزات الإصلاح السياسي

وتندرج في مجموعة من العناصر التالية:

1- الحرية: فهي ظل عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه، من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول على السلطة وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والإيديولوجية[1].

2- كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية، والاعتماد على الانتخابات الحرة لضمان التداول على السلطة وحكم الشعب وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تساهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها، ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

[1]- سهام بنت محمد حلوة، **"الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق"**، موقع صراحة نيوز، الرابط: http://wwwsarahanews.net، تاريخ النشر: 2013/10/10، تاريخ الاطلاع: 2021/04/22 الساعة:13:05.

3- الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز ان تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجمع في التطور الديمقراطي[1].

4- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

5- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص.

6- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم[2] .

[1]- شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر(2008-2013)**، المرجع السابق، ص25.

[2]- سهام بنت محمد حلوة، " **الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق**"، المرجع السابق.

المطلب الثالث : شروط وآليات الإصلاح السياسي

أ- شروط الإصلاح السياسي

يتطلب الإصلاح السياسي توفر مجموعة من الشروط ومن أهمها ما يلي :

1- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء. إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح لأنه يصبح اقرب إلى الترف، فالعلة قد في تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل.

1-أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد أو العدالة محل الظلم والأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

2-أن يكون التغيير له صفة الإستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة[1].

3-تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح: لا يمكن الحديث عن الإصلاح بدون إستناد قوى الإصلاح إلى اتجاه فكري يخطط ويبرز أعماله الإصلاحية، إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعدهم في تبرير أفكارهم الإصلاحية والدفاع عنها، وهذا يقتضي وجود فئة من المثقفين والمفكرين لوضع رؤية شمولية واستراتيجية لعملية الإصلاح.

4-يحتاج الإصلاح السياسي إلى إرادة وعمل يرافق هذه الإرادة، وأن تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والإستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها إجراء

1- محمد محمود السيد، **مفهوم الإصلاح السياسي' المعنى والمفهوم**، الحوار المتمدن، العدد: 3555، 2011/11/23.

تحديث وإصلاح بشكل علمي وليس بشكل عاطفي يطور هنا ويستثني هناك، فتكون العملية مبتورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوة[1].

5-يرى " هينتينغتون " إن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسية " البنيوية التشريعية " وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون وليس على الشكل [2].

ب – آليات الإصلاح السياسي : وتتمثل في التالي :

1-رؤساء الدول : يؤدي رؤساء الدول دورا محوريا وأساسيا في عملية الإصلاح إذا أرادو ذلك بحكم سلطتهم الواسعة وامتيازاتهم الكبيرة، وهذا يتطلب تقليص سلطاتهم وامتيازاتهم لان إي قرار أو خطوة لابد أن تمس بمصالح الآخرين، وهذا شيء طبيعي لأن عوائق الإصلاح السياسي هو الحكم التسلطي بالدرجة الأولى في البلاد.

2-النخبة الحاكمة : هذه الفئة الثانية التي يمكن أن تكون عنصرا فعالا في عملية الإصلاح السياسي كونها أحد أهم الدوائر التي يتم فيها صياغة القرار والسياسات العليا، فقد رأى (ساميون) أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة، وتبعا له ينبغي أن تسند مهمة الحكم إلى العلماء وكبار رجال الصناعة الأمر الذي يكشف قناعته بضرورة ارتكاز النخبة السياسية على المؤهلات.

3-الأحزاب السياسية : هي من المؤسسات السياسية الحديثة في المجتمع، وعلى الرغم من حداثتها فقد أصبحت تأثيراتها كبيرة في أفراد المجتمع والسلطة السياسية، وعندما تطالب بالإصلاح السياسي تكون مطالبها ونقدها أكثر تأثيرا ولا يشترط للحزب الإصلاحي أن يكون خارج السلطة، فإن الحزب المهيمن الذي يسيطر على الجهاز التنفيذي يمكن أن يقوم بالإصلاح إذ شعر بأن الفساد وعدم الفعالية بدءا يضران بقدراته على الحكم، والحزب

2- دنيا طايبي، **دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر من (2008-2016)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016، ص 29.

1- كدروسي مختار- عرابي علي، **الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر والمغرب"**، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015، ص 60.

السياسي في الحكم أكثر قدرة وفعالية إذا دعي إلى الإصلاح من الحزب الذي هو خارج السلطة والحكم، وهناك أحزاب سياسية في البرلمان تدعو إلى الإصلاح.

4-المثقفون : أدت هذه الفئة أدوار عديدة ومؤثرة إلى حد كبير في عملية الإصلاح السياسي، ومن ناحية التكوين تتكون هذه الفئة من خليط من عناصر كل منها يحمل رؤية خاصة كما تختلف مشاربها، وخصوصا مواقفها من الوضع القائم والسياسات المتبعة فبعضها مؤيد للوضع القائم ويسعى من أجل تأييده وأخر معارض يعمل على تغييره أو تغيير بعض جوانبه[1].

5-مؤسسات المجتمع المدني : تلعب مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها دورا هاما في الحياة السياسية على العموم باعتبارها الوسيط بين الفئة الحاكمة والمحكومة في الدولة، كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تؤثر في الإصلاح السياسي كونها من أهم وأفضل طرق المشاركة الشعبية، الأمر الذي يضعها الشريك في عملية الإصلاح [2].

[1]- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص 28-29-31.

[2]- باهي سمير، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية دراسة لنموذج تونس وليبيا**، أطروحة دكتوره، غير منشورة، جامعة باتنة01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017، ص 30-31.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية

لقد تعددت تعاريف التنمية، نحاول عرض أهمها ثم نتبعها بالتعريف الإجرائي الملازم لموضوع التنمية.

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، بحيث تعني تغييرات جذربا في أوضاع ومجالات مختلفة.[1]

التنمية هي درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نجحت بعض دول العالم دون البعض الآخر في الوصول إليها، وإذا كان "التوصيف" هو أفضل تعريف فلنصف حالة مواطن في دولة صناعية وحالة مواطن في دولة من دول العالم الثالث ولنرى الفارق بينهما، محصلة هذا الفرق هي بالضبط ما نسميه بالتنمية.[2]

إن التنمية هي عملية النهوض والارتقاء بالجانب المادي والمعنوي للمجتمع باتجاه تحقيق الاهداف والمقاصد المطلوبة، والتي توفر الظروف المناسبة لسمو الإنسانية في جميع الاتجاهات.[3]

وعرفها" ما دلان قرا فينز" بانها عبارة عن إجراءات النضج والتحويلات التي بفضلها يبنى التنظيم.[4]

التنمية هي العملية التي تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغييرات اساسية في حياة الفرد و المجتمع على جميع الأصعدة.[5]

---

[1]– محمد عريقات حربي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار الكرمل،ط2، 1997، ص49.

[2]– عبد الرحمان غازي القطيبي، **التنمية ... الأسئلة الكبرى**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992، ص17.

[3]– فيروز راد، أمير رضائي، **تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي**، ترجمة احمد الموسوي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009، ص41.

[4]– رشيد زرواتي، **التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2017، ص45.

[5]– عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 1996، ص141.

فالتنمية عمليات هي تحولات نوعية وعميقة في البيئة العامة للدولة وفي سلوك وأخلاقيات الأفراد والجماعات، ولعل ما قاله الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في تعريفه للتنمية يعبر أفضل تعبير عن مضمون هذا المصطلح حيث قال: " التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، او مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني...إلخ ".[1]

والتنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة ولذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة، أي إنها تغيير بنوي في الوضع القائم.[2]

ويعرف "ريمون بودون" التنمية أنها عبارة عن فكرة مستعارة من تشبيه المجتمع بجسم الإنسان الحي، الذي ينمو ويتحول حسب إجراءات النضج في التطور فكذلك المجتمع ينضج ويتحول ويتطور ويحدث ذلك في جميع قطاعات المجتمع.[3]

وقد عرفها "مايير ويلدوين" على أنها العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن، ويقصد بكلمة عملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يعتمد في فترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان.[4]

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية افضل.

---

[1]- إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006، ص 32.

[2]- إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية: دراسة اقتصادية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009، ص 153.

[3]- رشيد زرواقي، **المرجع السابق**، ص45.

[4]- عادل خليفة، **المرجع السابق**، ص141.

والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنيائي او التغير البنيائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[1]

وتعرف أيضا على أنها العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج معين حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية.[2]

ويعرف "جون جاك بالان" التنمية بأنها عبارة عن حركة النمو الاقتصادي مصحوبا بالتحولات الاجتماعية الذي ينجم عنه تحولات إيجابية وتحسين في البنى الاجتماعية من أجل وضع أفضل.[3]

ويعرف " فريدريك معتوق" التنمية بأنها عمل شامل يطال جميع المستويات الإنسانية.[4]

وقد عرف "سان" التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس، والثاني يمنح الفرد الحرية.[5]

ويعرف "عبد الباسط محمد حسن" التنمية بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وتعتمد على مبادرات المجتمع المحلي واشتراكه.[6]

ويعرف "عاطف غيث" التنمية بأنها عبارة عن التحرك العلمي المخطط للقيام بعدة عمليات اجتماعية واقتصادية ضمن إيديولوجية معينة، وتؤدي إلى تغيير من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أفضل مرغوب فيها.

ولقد عرفت " هيئة الامم المتحدة " سنة 1956م التنمية بأنها العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية

---

[1]- مدحت القريشي، **المرجع السابق**، ص122- 123.

[2]- عادل خليفة، **المرجع السابق**، ص142.

[3]- رشيد زرواتي، **المرجع السابق**، ص46.

[4]- رشيد زرواتي، **المرجع نفسه**، ص46.

[5]- مدحت القريشي، **المرجع نفسه**، ص122.

[6]- رشيد زرواتي، **المرجع نفسه**، ص46.

والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه الجهود في حياة الامم والشعوب وتمكينها من المساهمة في التقدم الوطني.[1]

التنمية هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.[2]

أما تعريف " كارل مارك" للتنمية بأنها عملية ثورية تؤدي إلى تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.[3]

أما التعريف الإجرائي لمصطلح التنمية فعي عبارة عن التحول الضروري الكافي، الشامل المتوازن الفعال والمستدام في جميع الأنظمة المجتمعية السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية النفسية اللغوية الإدارية العسكرية التقنية، توطين التقنية والبحث العلمي من حالة التقهقر والتراجع والركود إلى حالة أفضل لتحسين حالة الإنسان.[4]

وعليه نستنتج من خلال التعاريف المتعددة لمصطلح التنمية وبالرغم من اختلافها في وصف المصطلح إلا أن مجملها تصب في اتجاه واحد الا وهو الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أفضل ويمس جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تخص الفرد داخل المجتمع

فقد طرأ على مفهوم التنمية تعديلات جوهرية من مجرد الملاحظة والتنبؤ خلال عملية التغيير إلى البرامج المنظمة لضبط التغيير وتوجيهه .[5]

---

[1]– رشيد زرواتي، **المرجع السابق**، ص46– 47.

[2]– إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2001، ص18.

[3]– إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية، مصر**: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2011، ص73.

[4]– رشيد زرواتي، **نفسه**، ص47.

[5]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص105.

المطلب الثاني : أهداف ومؤشرات التنمية

أ- أهداف التنمية :

- الأهداف الاقتصادية : في المجال الاقتصادي تعمل النمية على :

- رفع المستوى الإنتاجي للأفراد وبالتالي تحقيق دخل فردي يضمن الحياة الكريمة للفرد.

- رفع مستوى الأهمية النسبية التي تحظى بها القطاعات الرئيسية على مستوى الاقتصاد الوطني.

- تحفيز الإنتاج المحلي وتنميته لتوظيف التكنولوجيا وتوليدها واستخدامها.

الأهداف الإجتماعية : وتتمثل في :

- تحقيق حياة كريمة والعيش برفاهية للمواطنين من خلال رفع المستوى التعليمي والصحي.

- التركيز والاهتمام بجميع طبقات المجتمع بما فيها المتوسطة والكادحة.

- التركيز على ضرورة تنمية الأيدي العاملة وتدريبها لرفع نسبة الخبراء والعلماء[1].

- الأهداف السياسية: وتتمثل في ما يلي :

- تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع وتطوير المؤسسات الحكومية والمجتمع بحد ذاته وما يحتويه من مؤسسات.

- تطوير القوانيين الناظمة للشؤن العامة و تحفيز المشاركة الشعبية.

- الإنتقال بمفاهيم الولاء والإنتماء والمشاركة من مراحلها النظرية إلى حيز التطبيق، الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات وبين السلطة الحاكمة[2].

ب - مؤشرات التنمية : لكل مجال من مجالات التنمية مؤشرات خاصة به وهي كتالي :

1-مؤشرات التنمية السياسية : من أهم مؤشرات التنمية السياسية ما يلي:

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية العبير.

---

[1]- إيمان الحياري، **مفهوم التنمية الشاملة**، موقع موضوع، الرابط:https://mawdoo3.com ، تاريخ النشر:2019/5/18، تاريخ الاطلاع: 2021/3/17 الساعة15: 15.

[2]- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 2012-1981**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2012، ص 17.

– الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطن.

– وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.

– قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.

– مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.

– تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.

– وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية[1].

2– مؤشرات التنمية الإجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار، الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها(MORRIS) يتكون من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل والقراءة والكتابة عند عمر15 سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، والثاني مقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر، وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، ويأخذ هذا المقياس ثلاث مؤشرات بنظر الإعتبار وهي توقع الحياة، والتعليم، ودخل الفرد الحقيقي.

3– مؤشرات التنمية الاقتصادية : ومن أبرز هذه المؤشرات

– الناتج القومي أو المحلي (GNP) : في البداية اعتبر بأن التنمية إنما هي مضطردة مع الناتج القومي الإجمالي فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات

[1]- قسايسية إلياس- ركاش جهيدة، **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة لترشيد الحكم**، مجلة أبحاث، العدد: الثاني، 2016، ص 8.

الحاصلة في الأسعار، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الإعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع.

– الناتج القومي للفرد (GDP) : أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، كما يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء[1].

[1]- كنزة درويش، **العولمة وإشكالية التنمية في العالم الثالث**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص 28- 29.

المطلب الثالث: نظريات التنمية

عموما فإن نظريات التنمية انقسمت إلى أربع اتجاهات: الاتجاه الرأسمالي المحافظ، الاتجاه المادي التاريخي الاشتراكي، اتجاه مدرسة التبعية والاتجاه الذاتي (المستقل) وسنعرض نظريات التنمية بمختلف اتجاهاتها الأربعة.

أولا: نظريات التنمية ذات الاتجاه الرأسمالي المحافظ :

ونذكر اهمها فيما يلي:

1- نظرية التحديث: وهي نظريات تقدمها البلدان الرأسمالية الى البلدان المتخلفة، على أن تقلد البلدان المتخلفة البلدان الرأسمالية في فكرها و ثقافتها و عاداتها و تقاليدها ونظمها من أجل أن تتقدم، بمعنى يجب على البلدان المتخلفة إتباع النموذج الغربي في التنمية، فإذا ما تبنت البلدان المتخلفة نظام القيم للبلدان الرأسمالية، فإنها سوف تصل إلى عملية تحول ديمقراطي، يجعل شعوب هذه البلدان تزداد مشاركة في تسيير شؤون المجتمع وبخاصة الشؤون السياسية.[1]

وبذلك ترى هذه النظرية أنه يجب على البلدان المتخلفة التخلي عن: عقيدتها و فكرها و ثقافتها و عاداتها و تقاليدها ونظمها، لأنها ليست عوامل تنمية وتطور.

ومن أبرز رواد نظرية التحديث، نجد كل من "وليرت مور" – " كند لبرجر" – "سملر" – "ليرنر" – "هوزليتر". [2]

2- نظريات الاتجاه التطوري: وتركز هذه النظريات على المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات في نموها، ومن أشهر رواد هذه النظرية: "والت وينمان روستو" الذي صنف

[1]- مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص218.

[2]- رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص164.

مراحل تطور المجتمعات اقتصاديا إلى خمسة مراحل. و"تالكوت بارسونز"الذي يرى أن المكونات الأساسية للتطور تكمن في عمليات التكامل والتباين والتعميم.[1]

3- نظرية اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات: وتقوم هذه النظرية على وجود أنماط مثالية في البلدان المتطورة أدت إلى التنمية، وتتمثل هذه الأنماط المثالية في توفر إيديولوجية واستراتيجية تنموية حققت التنمية، وتتضمن هذه الإيديولوجية والاستراتيجية مؤشرات كمية وكيفية.[2]

ثانيا: نظريات التنمية ذات الاتجاه المادي التاريخي الاشتراكي:

وتتضمن هذه النظريات. النظريات الماركسية التقليدية والماركسية المحدثة.

1- نظريات التنمية لدى الماركسية التقليدية: يرى " كارل ماكس" وأتباعه أن التنمية تحدث عن طريق ثورة تقوم بها طبقة العمال(الطبقة البروليتارية) هذه الطبقة العاملة الكادحة التي لا تملك وسائل الإنتاج.

وهكذا يفسر" ماركس" سبب حدوث التنمية بحدوث الصراع كقوة دافعة للتغيي، ويؤكد على أن العامل الأساسي في الصراع والتغيير الجذري لأوضاع التخلف هو الاقتصاد، كما يوضح بأن التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات البشرية هو تغيير مادي تاريخي.[3]

2- نظريات التنمية لدى الماركسية المحدثة: فإذا كانت نظريات التنمية لدى الماركسية التقليدية (الكلاسيكية) تدور حول الصراع الطبقي بين الطبقة الغنية والطبقة العاملة الكادحة الفقيرة فان نظريات التنمية لدى الماركسية المحدثة تدور حول الصراع الدولي السائد بين البلدان المتخلفة والبلدان الرأسمالية الغربية المتطورة.

إضافة الى ذلك فقد أكدت الماركسية المحدثة على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، مع حفاظ البلدان المتخلفة على خصوصيتها التاريخية والثقافية وبنائها الاجتماعي

---

[1]- أحمد مصطفى مريم، **دراسات في التغير والتنمية في البلدان النامية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص106.

[2]- عبد الرحيم أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية**: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص89.

[3]- رشيد زرواتي، **المرجع السابق**، ص182.

وأن التنمية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فالتنمية تعد ذاتية بالدرجة الأولى.

ومن رواد الماركسية المحدثة " بول باران " الذي رفض الأسلوب التدريجي في التنمية، وأكد أن التنمية ثورية ليست تطورية، وأن التنمية تتحقق عن طريق التخطيط الاشتراكي.

ويرى " شارل يتلهايم" أن المعوق الأساسي للتنمية بالبلدان المتخلفة يكمن في دور الاستعمار الرأسمالي الغربي لهذه البلدان لما نهبت من مستعمراتها وظلت تعطل في أنظمتها السياسية والاقتصادية، ويضيف " شارل بتلهايم" يجب على البلدان المتخلفة الإفلات من التبعية السياسية والاقتصادية لبلدان الغرب الرأسمالي.[1]

ثالثا: نظريات التنمية ذات اتجاه مدرسة التبعية:

طهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينيات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية و الاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية.[2]

وقد أجمع العديد من الباحثين على أن أصولها نظرية التبعية تعود إلى عاملين اثنين:

احدهما فكري، أو نظري يرجع إلى عجز المدارس الكلاسيكية في تصوير مستقبل التنمية في البلدان المستعمرة أو المستقلة حديثا، ونعني بذلك المدرسة الإمبريالية والأعمال الأولى التي تأثرت بمدارس التحديث الغربية.

والثاني واقعي، يتعلق بواقع التصور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان السائرة في طريق النمو في ظل استمرار العجز عن تخطي حالة التخلف.[3]

---

[1]– أحمد مصطفى مريم، **المرجع السابق**، ص 130.

[2]– مدحت القريشي، **المرجع السابق**، ص113– 114.

[3]– نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، 2003، ص107– 108.

و من بين الأسباب التي دفعت بظهور نظريات التنمية ذات اتجاه مدرسة التبعية هو طريقة التفكير التقليدية التي سادت في أمريكا اللاتينية، كما أتت مدرسة التبعية لتواجه فكر اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية، والتي كانت ترى أن التنمية تأتي من الخارج.

وكانت استراتيجية مدرسة التبعية تتمثل في دعوة أمريكا اللاتينية إتباع طريقة تعويض الواردات بمنتوجات محلية وطنية.[1]

ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المكافأة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا.

ومن رواد نظرية التبعية نجد كل من: " دوس سانتوس"–" بول بارن"–" أندري جندر فرانك"–" سمير أمين"–" إيمانويل والرشتاين".[2]

رابعا: نظريات التنمية ذات الاتجاه الذاتي (التنمية المستقلة):

جاءت نظريات التنمية ذات الاتجاه الذاتي أو ما تسمى بالتنمية المستقلة ردا على نظريات التنمية ذات الاتجاه الرأسمالي المحافظ، والاتجاه المادي التاريخي الاشتراكي، واتجاه مدرسة التبعية، هذه النظريات التي لم تجد مخرجا للتنمية بالبلدان المتخلفة.

ويرى أصحاب نظريات التنمية المستقلة، أن مصدر التنمية بالبلدان المتخلفة هو داخلي، بمعنى أن تشترط غي تنمية البلدان المتخلفة أن تنبع التنمية بها من الداخل، وذلك بالتنسيق بين الدولة المؤسسات والشعب في كل بلد، وأن التنمية لا تشترى ولا تقترض ولا تستورد ولا تصدر.

ويؤكد المنظرون للتنمية المستقلة أنه ينبغي على البلدان المتخلفة الاعتماد على الذات، انطلاقا من تشجيع الوسائل البسيطة والصناعان الصغيرة التي في متناول هذه البلدان الاستثمار فيها، ودون الاعتماد على البلدان المتطورة في ذلك.

---

[1]– رشيد زرواتي، **المرجع السابق**، ص186.

[2]– مدحت القريشي، **المرجع السابق**، ص114.

ومن بين رواد التنمية المستقلة " مالك بن نبي"- "عبد الله شريط"-" سعد الدين إبراهيم"- "بول باران".[1]

[1]- رشيد زرواتي، **المرجع السابق**، ص193- 194.

الفصل الثاني

الإصلاحات السياسية في الجزائر ودورها في تجسيد التنمية

المبحث الأول : الاصلاحات السياسية في الجزائر (2000-2019)

المطلب الاول : الإصلاح السياسي من خلال مشروع المصالحة الوطنية 2005

لقد انطلق الرئيس بوتفليقة بعد الفراغ من مشروع الوئام المدني إلى تبني مشروع الوئام السياسي الذي يقوم على المصالحة مع أطراف الأزمة، فانطلاقا من قناعة بفشل الحل الإستئصالي، أكد في برنامجه الانتخابي للعهدة الأولى على ضرورة مصالحة وطنية لا تستثني أحد، وتقوم على عفو عام عن الجماعات الإسلامية المسلحة مقابل تعهدها بنبذ العنف والإرهاب وإلقاء السلاح التي شهرته في وجه الدولة، وقدم بوتفليقة مشروع للمصالحة الوطنية والذي كان أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رغبة منه لترقية الوئام المدني إلى مصالحة وطنية، وتأكدت فعليا عن طريق برنامج رئيس الحكومة "أحمد أويحي" المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية موضحا، أن الدولة ستجد حلا لمأساة عائلات المفقودين، وأن الحكومة ستظل دائما مستعدة لسد الطريق أمام أي شكل من أشكال التطرف خدمة للمصالحة الوطنية.[1]

فكان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من أبرز أحداث الجزائر سنة 2005، والذي زكاه الجزائريون بنحو 98% من أصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في التاسع والعشرون من سبتمبر، وهي النسبة التي منحت الرئيس بوتفليقة تفويضا شعبيا كاسحا لإنهاء أزمة العنف في البلاد، ويرى الكثير من الساسة الجزائريين، أن المصالحة الوطنية كانت من أولويات الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " منذ توليه السلطة سنة 1999، حيث أكد في برامجه السياسي إطفاء نار الفتنة عبر المصالحة الوطنية دون أن يوضح أسلوبها وأداتها، لكن الخلافات في هرم السلطة حولها حال دون تطبيقها في ولايته الرئاسية الأولى، التي اقتصرت

[1]- محمد شوقي، **المصالحة الوطنية ركيزة برنامج أويحي**، جريدة الخبر، العدد: 4085، الصادر بتاريخ 2004/05/13، ص2.

على قانون الوئام المدني بعد استفتاء شعبي في 1999/09/16، ويقضي بعفو كلي أو جزئي عن المتورطين في أزمة العنف.

وفي ولايته الثانية سمحت التوازنات الوطنية بطرحها عبر ميثاق السلم كما أعلن بوتفليقة في خطابه في 2005/08/14 " إن كانت السياسة هي فن الممكن فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها، هي المخرج الأمثل إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه حاليا وكررها ثلاث "التوازنات الوطنية".[1]

[1]– فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 364.

المطلب الثاني : الإصلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008

وجاءت أهم مضامين هاذ التعديل في الاتي :

جاءت التعديلات في شكل 14 مادة يمكن إدراجها في ثلاث محاور أساسية

تعديلات لترقية الحقوق السياسية للمرأة :

بشكل يتماشى ومكانتها في المجتمع وهذا من خلال توسيع مشاركتها في المجالس المنتخبة، وقد كان هذا التعديل لدستور 1996 والذي نص عليه تعديل نوفمبر 2008 والذي جاء في باب توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة ثمانية مواد، وتنص المادة الأولى تطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر: تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، و يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة

أما المادة الثانية: يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها :

انتخابات المجلس الشعبي الوطني.

- 20%عندما يكون عدد المقاعد يساوي (4) مقاعد
- 30%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة(5) مقاعد
- 35 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة(14) مقاعد
- 40 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة(32) مقاعد
- 50 %بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج

• انتخابات المجالس الشعبية الولائية :

- 30 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي 35 و 39 و 43 47 مقعدا.
- 35 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي 51 إلى 55 مقعدا.

• انتخابات المجالس البلدية :

– 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

أما المادة الثالثة: توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة وتخصص النسب المحددة في المادة 2 أعلاه وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة، أما المادة السابعة: يمكن للأحزاب السياسية أن تستفيد من مساعدات مالية خاصة من الدولة بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية والبرلمان.

تعديلات على السلطة التنفيذية :

وهذا من خلال إعادة تنظيمها عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول: و هو أبرز مظاهر التعديل الدستوري، بهدف القضاء على الازدواجية و جعل السلطة موحدة و النص صراحة أن الوزير الأول جاء ليطبق برنامجا الرئيس من خلال المواد (م 83 و 84 و 86 و 91 و 116 و 118 و 119 و 120 و 137 و 158).

– فتح العهدات الانتخابية (المادة74)[1].

حماية رموز الثورة:

تم تعديل المادة الخامسة من دستور 1996، لضمان صفة الثبات على رموز الثورة و المتمثلة أساسا في العلم و النشيد الوطني، بجعلهما غير قابلين للتغيير و إضفاء طابع الديمومة عليهما، لضمان حفظهما على مر الأزمنة والأجيال، لذلك تم وضعهما ضمن المبادئ التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل دستوري كان

نخلص مما سبق أن التعديل الدستور لسنة 2008، جاء ليمكن الرئيس " بوتفليقة " من عهدة أو فترة انتخابية ثالثة، كما عمل على توسيع صلاحياته داخل السلطة التنفيذية، وجعل من الوزير الأول مجرد موظف حكومي يعمل على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ولا يمكنه

[1]- شعبان العيد، المرجع السابق، ص 68-69.

اختيار توليفة حكومته إلا بموافقة الرئيس عبر مرسوم رئاسي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة[1].

[1]- باقي ناصر، **التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر 1996-2008**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد: الاول، 2016، ص 193.

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية لسنة 2012

أتت الاصلاحات السياسية في الجزائر لسنة 2012 تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " للأمة وذلك يوم 15 أفريل 2011، وأيضا لمجموعة من العوامل التي تتضمن التطورات الحاصلة في الوطن العربي، وكذلك الضغط الدولي غير المسبوق من أجل التغيير الذي أثر خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2011 وقد تضمن الإصلاحات ما يلي:

- **إصلاح القانون المتعلق بالأحزاب السياسية 04/12 :**

صدر هذا القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية بهدف التمثيل الأوسع لمختلف شرائح المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجني الكفاءات التي تسمح بمشاركة سياسة أوسع، وكذلك عمل على تعريف الأحزاب السياسية و شروط وكيفيات إنشائها وتنظيم عملها ونشاطها.[1]

أهم المواد في هذا القانون ما يلي:

المادة 8: " لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو فئوي أو مهني أو جهوي" ، وقد اتضح من خلال هذه المادة أن المخاطبة تمت على أساس أحراب سياسية لا جمعيات ذات طابع سياسي.[2]

المادة 18: " يجب أن تتوفر في الأعضاء المؤسسين لحزب سياسي شرط الجنسية الجزائرية الأصلية ".[3]

---

[1]– طارق عاشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية**، الجزائر: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 37، 2013.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12– 04 المتعلق بالأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية ، العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12– 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، المرجع نفسه.**

المادة 73: " يترتب على الحل القضائي للحزب السياسي تجريد منتخبيه من عهدتهم الانتخابية ".[1]

- **إصلاح القانون المتعلق بالانتخابات (01/12):**

شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي باعتباره القاعدة القانونية التي ستجري بها الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012، وذلك أنها تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي ستحدد القيمة العامة لهذه الإصلاحات.[2]

– أهم التعديلات التي أدخلت على هذا القانون :

المادة 168: " تحدث لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات تتشكل حصريا من قضاة معنيين من قبل رئيس الجمهورية يتم وضعها بمناسبة كل اقتراع"، ويمكن للجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات أن تتبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم وسير الانتخابات مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات من دون التدخل في صلاحياتها".[3]

– المادة 90 : " يشترط في الترشح إلى المجلس الشعبي الوطني ما يأتي" :

* أن يكون بالغا 25 سنة على الأقل يوم الاقتراع.

* أن يكون ذا جنسية جزائرية.

* أن لا يكون معاقبا في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 5 من قانون العضوي.

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12– 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، المرجع السابق.**

[5]– طارق عاشور، **تجارب الإصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011: تحليل الحالة الجزائرية إطار للتحليل،** (محاضرات في الإصلاحات السياسية) ، جامعة سعيدة.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 01/12 المتعلق بالانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

* أيضا تضمن هذا الإصلاح رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389 مقعدا إلى 462 مقعدا".[1]

- **إصلاح القانون المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (03/12):**

يسعى هذا القانون إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، فقد نص قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، بحيث تحتوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربع مقاعد، وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة على ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم 5 مقاعد أو أكثر، وتزداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج.[2]

وكان هذا التعديل بوابة لدخول 145 إمرأة جزائرية إلى سدة البرلمان وكان له أثر بالغ في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.[3]

- **إصلاح القانون المتعلق بالإعلام (05/12):**

أكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على تثمين حرية الصحافة وتوسيع الفضاء الإعلامي العمومي، وإعادة النظر في السياسة الإعلامية العمومية التي تواجه تحدي كبير من طرف القنوات الإعلامية الفضائية، وتحديث المجال الإعلامي الوطني ليتلاءم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية، فزيادة على رفع التجريم عن الجنحة الصحفية، سيتم صياغة مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام لوضع ضمانات لتجسيد حرية الصحافة.[4]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 01/12 المتعلق بالانتخابات**، الجريدة الرسمية ، العدد 01، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

[2]- عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية**، قطر: المركز العربي للدراسات السياسية، 2012، ص5.

[3]- أسماء أونيس، **واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر2008- 2016**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

[4]- عمار عباس، **تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 12، 2014، ص35.

كما يتضمن القانون العضوي للإعلام النص على إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء الجزائريين في مجال الإعلام السمعي البصري والاتصال والإعلام، ونجد ذلك في:

-المادة 40: " تنشأ سلطة ضبط الصحـافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ".[1]

-إصلاح القانون العضوي لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية(0212):

من مخرجات الممارسة الانتخابية في الجزائر ظهور طبقة جديدة من المنتخبين، الذين يستغلون عهداتهم لتحقيق مكاسب شخصية، وبالرغم من تنصيص قانون الانتخابات على عدد من حالات التنافي إلا أن ذلك لم يكن كافيا، فتم إصدار هذا القانون لتحديد حالات التنافي بدقة.[2]

المادة 3: تتنافى العهدة البرلمانية مع :

* وظيفة عضو في الحكومة.
* العضوية في المجلس الدستوري.
* عهدة انتخابية أخرى في مجلس شعبي منتخب.
* وظيفة أو منصب في الهيئات والإدارات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية أو العضوية في أجهزتها وهياكلها الاجتماعية.
* وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي.
* ممارسة نشاط تجاري.
* مهنة حرة شخصية وباسمه.
* مهنة القضاة.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالإعلام**، العدد: 02، مؤرخ في 18 صفر عام 143، 3 الموافق 12 يناير 2012.

[2]- حسين قوادرة، **الإصلاحات السياسية و الاقتصادية في الجزائر**، (محاضرة مقياس الإصلاحات السياسية و الاقتصادية في الجزائر)، جامعة أم البواقي، 2015- 2016، ص14.

* وظيفة لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية.

* رئاسة الأندية الرياضية الاحترافية والاتحادات المهنية.[1]

- قانون إلغاء حالة الطوارئ :

سبق خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإعلان مشروعه الإصلاح السياسي دعوته الحكومة الجزائرية مطلع أفريل 2011 إلى إلغاء قانون الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب، وذلك لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.[2]

- إصلاح القانون العضوي المتعلق بالجمعيات (06/12) :

تبنت الجزائر في جميع دساتيرها الحق في إنشاء الجمعيات، وهنا سعى القانون العضوي المتعلق بالجمعيات إلى تكريس هذا الحق، والذي يدخل ضمن العديد من البنود والاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر، وقد شهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورا كبيرا بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد، والذي كان نتيجة الحوار السياسي في الدول العربية المجاورة، وقد سارع النظام السياسي الجزائري إلى تعديل هذا القانون المتعلق بالجمعيات.[3]

وانبثق عن هذا القانون ما يلي:

-المادة 4: يجب على الأشخاص الطبعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونو

* بالغين سن : 18 فما فوق.

* من جنسية جزائرية.

* متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 02/12 المتعلق بحالات تنافي العهدة البرلمانية**، العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

[2]- عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار إحتكار السلطة للصواب**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسات، 2011، ص55.

[3]- دنيا طايبي، **دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص39.

* غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية كما لم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين.[1]

-المادة 6: تؤسس الجمعية بكل حرية من قبل أعضائها المؤسسين، يجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بمحضر اجتماع يحرره محضر قضائي يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي:

* عشرة 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.

* خمسة عشر 15 عضو بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين عن بلديتين 2 على الأقل.

* واحد وعشرون 21 عضو بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات، منبثقين عن ثلاث 3 ولايات على الأقل.

* خمسة وعشرون 25 عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية، منبثقين عن اثني عشر 12 ولاية على الأقل.[2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **القانون العضوي رقم 12- 06 المتعلق بالجمعيات**، العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12- 06 المتعلق بالجمعيات**، المرجع السابق.

المطلب الرابع : الإصلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016

وتمثلت أهم الاصلاحات فيما يلي:

-تكريس الأمازيغية لغة وطنية ورسمية:

كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 الأمازيغية لغة وطنية رسمية فيما تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وينص التعديل بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها، و بالنسبة للأمازيغية فقد خصص لها المشروع المادة 3 مكرر حيث أصبحت بموجبها " تمازيغت هي لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني"، ونص على إحداث و توفير الشروط اللازمة لترقية الأمازيغية قصد تجسيدها كلغة رسمية.

-حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية :

حيث جاء في نص المادة 36 حرية ممارسة العبادة في ظل احترام القانون"، ومعاقبة كل من يمس بالحقوق والحريات الأساسية، ونصت المادة 39 أن القانون يحمي حرمة حياة المواطنين الخاصة وحرمة شرفه، وتعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتشجيع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العامة العمومية وعلى مستوى المؤسسات، كما أكدت المادة 38 على ضمان الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي وممارستها في إطار القانون، والعمل على ترقية البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة، وتنص المادة 41 مكرر 3 أن القانون يضمن المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات ومحاولة إزالة العقبات أمام المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

-تعزيز الديمقراطية :

[1]- أسماء أونيس، **واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر 2008-2016**، المرجع السابق، ص49-50.

تم ذلك من خلال التأكيد على طبيعة النظام الديمقراطي والجمهوري، الذي يرتكز على التداول الديمقراطي علي السلطة عن طريق انتخابات حرة ودائمة، وأن التداول الديمقراطي عبر الاقتراع العام سيدعم بالتأكيد على انتخاب رئيس جمهورية مرة واحد فقط (المادة-88ف2)، مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهاذ الخصوص المادة (212-ف8).

-تعزيز دولة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات :

وذلك من خلال إثراء الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ودعم استقلالية القضاء، ووضع إجراءات خاصة لحماية المتقاضين عن طريق السماح بإخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية، بناء على إحالة المحكمة العليا أو مجلس الدولة عندما يدعى أحد الأطراف أمام جهة قضائية، أو الحكم التشريعي الذي توقف عليه مال النزاع (المادة188).

كما استهدف التعديل الدستوري إضفاء المزيد من الانسجام والوضوح ضمن احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك من خلال إعادة ترتيب العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ودعم صلاحيتهما بهدف تحقيق توازن أفضل بينهما، من خلال توسيع تمثيل السلطة القضائية في المجلس الدستوري دعم استقلالية القاضي.

تم إقرار شروط جديدة لترشح لرئاسة الجمهورية مراعاة لأهمية الوظيفة الرئاسية، ويهدف هذ التعديل إلى تعزيز المركز القانوني لرئيس الجمهورية بصفته حامي الدستور، وإعادة ترتيب السلطة التنفيذية بهدف ضمان مرونة أفضل في العلاقات بين مكوناتها، وإضفاء المزيد من الفعالية على عمل الوزير الأول من خلال تدعيم صلاحياته ومنحه سلطة إخطار المجلس الدستوري، أما بعنوان السلطة التشريعية فإن التعديل الدستوري كان هدفه تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات من خلال دعم دور البرلمان في اتجاه تحقيق توازن أكبر بين غرفته ومضاعفة صلاحياته، وفي هذ الإطار حاول المؤسس الدستوري تحويل مجلس الأمة حق المبادرة وحق التعديل في المواضيع المحددة حصرا، ودعم آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة بهدف توفير شروط الحكومة الجيدة

-حماية الاقتصاد الوطني :

وذلك من خلال تأطير التحول الاقتصادي بواسطة الخيارات الوطنية، ومسؤوليات الدولة المنصوص عليها في الديباجة وفي المواد التالية(8 ، 9 ، 37 ، 18، 20 ، 19) بما يؤكد الآتي : بناء اقتصاد منتج وتنافسي ومتنوع بالاعتماد على الثروات الطبيعية والإنسانية والعلمية للدولة، حماية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، ضمان حرية الاستثمار إضافة إلى تعزيز مكافحة الفساد من خلال إجراءات مقترحة في مواد الدستور 8 ، 21 ، 170 ، 173.

وتأكيد على ذلك منح التعديل الدستوري الاستقلالية لمجلس المحاسبة، ووسع من مهام مراقبة رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة والمساهمة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العامة، على أن يعد هذ المجلس تقرير سنويا لكل من رئيسي غرفتي البرلمان والوزير

-حماية التكافل الاجتماعي :

حول مبادئ العدالة الاجتماعية التي أصبحت حجر الزاوية في الدستور، لاسيما في ديباجته وفي المواد التالية : (54 ، 55 ، 57 ، 65 ، 66 ، 67).

حماية البيئة :

من خلال التأكيد على حق المواطنين في بيئة سلمية، ومسؤولية الدولة في حماية هذه البيئة، وكذا التزامات الأشخاص والمؤسسات في الحفاظ على البيئة المادة 68[1].

1- بختي نفيسة، **مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد: الرابع، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016، ص99-98.

المبحث الثاني : أثر الإصلاحات السياسية على تجسيد التنمية في الجزائر

المطلب الأول: المصالحة الوطنية ودورها في تجسيد التنمية

من منا لا يتذكر مقولة "جئتكم رسول حب وسلام"، "عفا الله عما سلف"، لم تكن مجرد عبارات او كلمات رددها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " في خطاباته الموجهة إلى الشعب الجزائري بقدر ما كانت رسم لتجربة واضحة وجريئة وصريحة المعالم، وضعت قواعد لسياسة أعادت السلم والأمن للجزائر وجسدت المعنى الحقيقي للسلم " المصالحة أولا والسلام دائما " وجعلت تجربتها رائدة ومحل اهتمام كل دول العالم التي تبحث عن الأمن و الاستقرار الذي يراود كل مواطن بها، وتحولت إلى نموذج يحتذى به إقليميا ودوليا.

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أنهى عشرية الدمار والدماء وأعاد البسمة للشعب الجزائري واسترجع الأمن والاستقرار لكامل ربوع الوطن ومهد لحقبة جديدة في تاريخ البلاد ترتكز على لم الشمل والتنمية والتشييد وإنعاش البناء الوطني وجعل الجزائر تتجه نحو الازدهار والتنمية من خلال مئات المشاريع في مختلف المجلات، وكان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر، حيث لا يمكن اليوم لأي أحد أن يزايد عن نتائجه، ولا يمكن أن يتكرها إلا جاحد، فثمار السلام تتضح جليا في استتباب الأمن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية الدم والدمار والخراب.[1]

في حين أبرز وزير الاتصال "عبدالقادر مساهل" دور سياسة المصالحة الوطنية التي دعا إليها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في استقرار وتنمية الجزائر، وفي تدخل على أمواج إذاعة الجزائر الدولية وصف الوزير المصالحة الوطنية بـ" السياسة المركزية " مضيفا أن الرئيس "بوتفليقة "فضل هذا الخيار واثقا أنه يتعذر نجاح أي مسار تنموي في ظل غياب

[1]– عباسي أمال، **ثمار السلم والسلام تلقي بظلالها على الجزائر**، جريدة الجمهورية، الصادرة بتاريخ 2018/09/19.

الاستقرار، واعتبر السيد مساهل أنه " من البديهي أنه لا يمكننا إقامة السلم و الاستقرار في غياب مصالحة وطنية مضيفا أن الأهم أن الاستقرار يكون "حقا" أساس كل تنمية.[1]

[1]– وكالات أندب دنت، **دور المصالحة الوطنية في الاستقرار والتنمية**، جريدة النهار، الصادرة بتاريخ 2013/12/10.

المطلب الثاني : الإصلاح السياسي لسنة 2008 ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر

لقد طرح هذ التعديل الدستوري العديد من التساؤلات لعل من أبرزها ماذا قدم من إضافات لبناء دولة القانون واحترام الحريات في الجزائر، بالإضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بأسباب نزوله ومقاصده والآثار الممكنة والمحتملة، وفي ما يلي أهم ماساهم به هذ التعديل في مجال التنمية[1].

فقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2008، لضمان ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال المادة 31 مكرر التي نصت "على تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة "

وقد تجسدت هذه الترقية في حقوق المرأة السياسية من خلال إعطاءها حصة مهمة في المجالس التشريعية المنتخبة أو بما يعرف " بالكوطة "، وهذا من أجل تمكين المرأة من مشاركة أكبر في مختلف الإستحقاقات الانتخابية، ومن أجل إشراكها في القيادة التشريعية للبلاد، وقد كان من نتائج هذه السياسة ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في الغرفة السفلى للبرلمان من 8 % إلى 31% سنة 2012، وأصبحت بذلك أحسن من المتوسط العالمي، مما مكن الجزائر من احتلال المرتبة 22 عالميا في تمثيل النساء في البرلمان مقارنة بعدة دول متقدمة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69 في العالم، أي بنسبة 18.9 بالمائة من إجمالي نواب البرلمان الفرنسي البالغ عددهم 577 نائب، وكذلك سويسرا التي جاءت في المرتبة 30 عالميا بنسبة 28.5 بالمائة[2].

ومن خلال إدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة 74 من الدستور، والتي وضعت بذلك حدا للصراع الذي كان دائرا في الساحة السياسية حول قضية "العهدة الثالثة" وكذلك بررت النخبة السياسية تمسكها بتجديد العهد لرئيس "بوتفليقة" من منطلق إستكمال برامج

[1]- دقة سعاد، **التنمية السياسية وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص26.

[2]- طالب فيصل، **" الجزائر مصنفة 22 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان "**، جريدة آخر ساعة 2012/05/14.

الإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي بدأها، والمشاريع التي باشرها من أجل التنمية في البلاد، فالمسألة متعلقة بالزيادة في الوقت أي أنها ظرفية ولا تحمل أي بذور لامتلاك السلطة وتحويل النظام الجزائري إلى نظام استبدادي ديكتاتوري، إلا أن فتح العهدات الرئاسية أفشل المساعي لتحقيق الديمقراطية والتداول على السلطة[1]

[1]- باقي ناصر الدين، **التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر 1996 -2016**، المرجع السابق، ص 193.

المطلب الثالث : الاصلاح السياسي لسنة 2012 ودوره في تجسيد التنمية في الجزائر

عملت معظم الإصلاحات السياسية التي أقرها الدستور الجزائري سنة 2012 والتي أتت كنتيجة لثورات الربيع العربي على تطوير التنمية السياسية وذلك من خلال:

- **رفع حالة الطوارئ:**

لا يمكن أن تنتعش الديمقراطية وتتحقق التنمية السياسية في الجزائر في ظل ما يعرف بقانون وقرار حالة الطوارئ في الدولة، والتي فرضت بأمر رئاسي بتاريخ 9 فيفري 1992 نتيجة لتردي الوضع الأمني في البلاد وحل المجلس الشعبي الوطني وما تبعها من مشاكل مست البلاد في مختلف النواحي، و هنا عملت الإصلاحات السياسية التي أقرها الرئيس سنة 2011 على إلغاء حالة الطوارئ حيث صادق عليها البرلمان بغرفتيه، وقد حقق هذا الإنجاز نقلة نوعية في مجال الحقوق والحريات العامة.[1]

- **قانون الأحزاب السياسية:**

تساهم الأحزاب السياسية بشكل فاعل في عملية البناء الحضاري والأسلوب الديمقراطي والتمثيل السلمي في دفع السلطة العمومية ولا سيما السلطة التنفيذية في دفع عجلة الإصلاحات من أجل تحقيق التنمية السياسية.[2]

والحديث عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية يتطلب الحديث عن الديمقراطية فلا يمكن أن نتحدث عن مسألة التنمية السياسية دون البحث حول الديمقراطية، وتعمل الأحزاب السياسية على توسيع المشاركة السياسية وإشراك طبقة واسعة من المواطنين

---

[1]– يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، **دور البرلمان الجزائري في تحقيق التنمية السياسية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد: 38، 2014، ص21.

[2]– مراد بلكعيبات، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 2، 2014، ص 16.

في العملية السياسية وتوفير القنوات والوسائل الشرعية التي تمكن المواطنين من التأثير في عملية صنع القرار وتغيير بناء التمثيل السياسي.[1]

- **قانون الإعلام:** التنمية السياسية هي عملية متكاملة ضمن العملية التنموية ومن جوانبها المهمة التنشئة السياسية أو ما يعرف بالتثقيف السياسي، ووسائل الإعلام تعتبر من أهم وسائل التثقيف السياسي نظرا للدور الذي تلعبه في تشكيل الثقافة السياسية للأفراد.[2] حيث صادقت المؤسسة البرلمانية على قانون الإعلام لـ 2012 بالسماح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة، إلا أن كل هذه الإنجازات ليست كافية لإحداث نقلة نوعية في مسار تحقيق التنمية السياسية وذلك سبب سيطرة المؤسسة التنفيذية على كل القرارات المصيرية.[3]
- **قانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة:**

إن المرأة الجزائرية تمثل أكثر من نصف المجتمع ونسبة مشاركتها في البرلمان الجزائري معتبرة مقارنة بما كانت عليه في السابق، حيث وصل عدد النساء في البرلمان حوالي 31.6%.[4] وذلك نتيجة مصادقة البرلمان الجزائري على القانون العضوي رقم (03/12) المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وهذا القانون لا يهدف إلا لمجرد تسجيل المرأة في القوائم الانتخابية ولا يشكل في حد ذاته ضمانا كافيا لتمثيلها الفعلي في المجالس المنتخبة.[5]

---

[1]– فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002، ص65.

[2]– سليمة بوسقيعة، **الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد: 11، 2015، ص 23.

[3]– يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، **المرجع السابق**، ص 12.

[4]– سمية عطاء الله، **دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء حكم الراشد: نموذجا الجزائر**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014، ص 44.

[5]– دنيا طايبي، **المرجع السابق**، ص46.

المطلب الرابع : الإصلاحات السياسية لسنة 2016 ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر:

يتضح دور الإصلاحات السياسية التي قامت به الجزائر سنة 2016 في تجسيد التنمية من خلال التالي:

1- تعزيز الوحدة الوطنية من خلال ترقية المكونات الثلاثة للهوية الوطنية: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

2- إرساء دعائم الديمقراطية في البلد من خلال التأكيد على حرية التظاهر السلمي، وحرية الصحافة، وحرية الإطلاع على المعطيات والمعلومات في إطار القانون، وإقرار حقوق جديدة لصالح المعارضة، تعزيز الرقابة البرلمانية على الحكومة، كما تم اقتراح ضمانات جديدة لتعزيز الشفافية ونزاهة النظام الانتخابي وذلك باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات.

3- مرافقة تطوير اقتصاد السوق في ظل التمسك بالعدالة الاجتماعية والحفاظ على الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

4- الأمازيغية لغة وطنية رسمية وستظل اللغة الرسمية للدولة، من جهة يعطي هذ التعديل مناخا تعايشيا إيجابيا بين مختلف الأطياف التي تشكل النسيج المجتمعي دون إقصاء، ومن جهة ثانية قد يفتح المجال أمام إنقسامات وشروخات كبيرة داخل المجتمع ما يهدد الهوية الوطنية الجامعة.

5- إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط بدل الترشح المفتوح مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهاذ الخصوص.

6- تقوية مكانة المعارضة البرلمانية.

7- دعم استقلالية القضاء وذلك بمنع كل تدخل في شأن مجريات شؤون العدالة والسماح بإستقلالية المجلس الأعلى للقضاء.

8- التأكيد على استقلالية المجلس الدستوري بأداء أعضائه اليمين.

9- حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون.

10- التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل والتشجيع على ترقية المرأة في مناصب المسؤولية.

11- حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد باي شكل، كما لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية من أشكال الرقابة القبلية.

12- تعزيز دور مجلس المحاسبة والمجلس الدستوري و استحداث فضاءات استشارية خاصة بحقوق الإنسان والشباب والحوار الإقتصادي والإجتماعي والبحث العلمي .

وما يمكن الحديث به حول هاذ التعديل هو أن هذه الإصلاحات تهدف إلى ضمان الحريات والحقوق وبناء دولة القانون التي تقوم على الديمقراطية والمؤسسات، وتعزيز دور المعارضة وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية، وكذا التأكيد على حرية الصحافة والإعلام بمختلف أنواعه[1].

1- كدروسي مختار- عرابي علي، **الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر والمغرب**، المرجع السابق، ص64-65.

خاتمة

في إطار معالجتنا لموضوع الاصلاحات السياسية ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر، يتضح أن الاصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر كان لها دور مهم في تدعيم جهود الدولة المستمرة في تحقيق التنمية، كما اختلفت الأوضاع التي صاحبت كل عملية إصلاح سياسي، بين إصلاحات بمبادرة من السلطة السياسية وإصلاحات فرضتها ظروف مرحلة معينة.

ومن خلال تسليط الضوء على هاذ الموضوع تم التوصل للنتائج التالية :

– تحتاج عملية الإصلاح السياسي إلى إرادة سياسية قوية تترجم الرغبة الحقيقة في العمل على إحداث تغييرات سياسية هامة، وضعف هذه الإرادة السياسية أو غيابها يحول دون تحقيق الاهداف المطلوبة.

– تبنى مشروع المصالحة الوطنية سنة 2005 مع أطراف الأزمة من أجل الخروج من الأوضاع التي عرفتها الجزائر و نبذ العنف والإرهاب وإرساء السلام كان أكثر من ضرورة، فلا يمكن الحديث عن التنمية في ظل أوضاع أمنية و سياسية واجتماعية غير مستقرة فظروف المرحلة فرضت وجود إصلاحات سياسية مستعجلة لمعالجة الأزمة الأمنية الخطيرة، كما أن نجاح مشروع المصالحة الوطنية الذي قامت به السلطة السياسية مكن الدولة من المضي قدما في إستكمال مسار التنمية في مختلف المجالات.

– حملت الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي في الجزائر سنة 2008 جوانب إيجابية وأخرى سلبية، فمن جهة تمت تعديلات لترقية الحقوق السياسية للمرأة وحماية رموز الثورة وبعض التعديلات على السلطة التنفيذية، إلا أن تعديل فتح العهدات الرئاسية أحبط مسار الإصلاح السياسي والتنمية في الجزائر.

– جاءت إصلاحات 2012 في ظل ظروف خارجية مشحونة فرضت على السلطة السياسية في الجزائر القيام بإصلاحات سياسية عميقة لتجنب موجة الربيع العربي، فتم رفع حالت الطوارئ التي فرضت في البلاد منذ 1992 وكان هذ القرار بمثابة نقلت كبيرة في مجال

الحقوق والحريات العامة، كما شكل قانون الأحزاب السياسية منعرجا هاما في مسيرة الجزائر لتحقيق التنمية السياسية، إضافة إلى إصلاح القانون المتعلق بالإعلام ووضع ضمانات لتجسيد حرية الصحافة.

– شكل التعديل الدستوري لسنة 2016 اللمسة الأخيرة التي ختم بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورشة الإصلاحات السياسية وقد تضمن هذ التعديل أزيد من 100 مادة معدلة ومضافة، جاء لتكريس عدة مبادئ وقيم لاسيما تللك المتعلقة بقيام دولة القانون وتقوية الوحدة الوطنية وحماية حقوق وحريات المواطن بالإضافة الى ترتيب الحياة البرلمانية.

قائمة المصادر والمراجع

أ)المصادر: الجرائد الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات،** العدد 01، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات،** العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-02 المتعلق بحالات تنافي العهدة البرلمانية،** العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية،** العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام،** العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات،** العدد 02، مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

ب) المراجع: الكتب:

1- أبو كريشة عبد الرحيم، **دراسات في علم اجتماع التنمية،** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

2- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2001.

3- القؤيشي مدحت، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

4- بن الشيخ عصام، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2011.

5- حفظي إحسان، **علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2011.

6- خليفة عادل، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 1996.

7- خيري خمش مجد الدين عمر، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999.

8- زاد فيروز، رضائي أمير، **تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي**، ترجمة: أحمد الموسوي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009.

9- زرواتي رشيد، **التنمية بين الميادين : النظريات والنماذج**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2017.

10- زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، 2003.

11- عاطف غيث محمد، محمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

12- عبد العالي عبد القادر، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية**، قطر: المركز العربي للدراسات السياسية، 2012.

13- عريقات حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط.2، عمان: دار الكرمل،1997.

14- غازي القطيبي عبد الرحمان، **التنمية ... الأسئلة الكبرى**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992.

15- محمد عزيز ابراهيم، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط**، العراق : مطبعة رون، 2010.

16- مشورب إبراهيم، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006.

17- مشورب إبراهيم، **التخلف والتنمية: دراسة اقتصادية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009.

18- مصطفى مريم أحمد، **دراسات في التغير والتنمية في البلدان النامية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011.

المجلات:

1- إلياس قسايسية، ركاش جهيدة، **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة لترشيد الحكم**، مجلة أبحاث، العدد: الثاني، 2016.

2- بلكعيبات مراد، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 2، 2014.

3- بن يزة يوسف، ساحلي مبروك، **الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد: 25، 2016.

4- بن يزة يوسف، ساحلي مبروك، دور البرلمان الجزائري في تحقيق التنمية السياسية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد: 38، 2014.

5- بوسقيعة سليمة، الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد:11، 2015.

6- دهام حميد خميس، **التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة مداد الآداب، العدد: الرابع، جامعة بغداد.

7- ساحلي مبروك، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مركز دراسات الشرق الأوسط، تركيا، العدد: 225، 2018.

8- عاشور طارق، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 37، 2013.

9- عباس عمار، **تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 12، 2014.

10- محمد محمود السيد، **(مفهوم الإصلاح السياسي' المعنى والمفهوم')**، الحوار المتمدن، العدد: 3555، 2011.

11- ناصر باقي، **التعديلات الدستورية كأداة للاصلاح السياسي في الجزائر(1996-2008)**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد: الاول، 2016.

12- نفيسة بختي ، **مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، السياسية، العدد: الرابع، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016.

الجرائد:

1-أمال عباسي، **ثمار السلم والسلام تلقي بظلالها على الجزائر**، جريدة الجمهورية، الصادرة بتاريخ 2018/09/19.

2- فيصل طالب، **الجزائر مصنفة 22 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان** ، جريدة آخر ساعة، الصادرة بتاريخ 2012/05/14.

3- محمد شوقي، **المصالحة الوطنية ركيزة برنامج أويحي**، جريدة الخبر، العدد 4085، الصادر بتاريخ 2004/05/13.

4- وكالات أندباندنت، **دور المصالحة الوطنية في الإستقرار والتنمية**، جريدة النهار، الصادرة بتاريخ 2013/12/10.

المذكرات الجامعية:

1- العيد شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008- 2013**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

2- أونيس أسماء، **واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر 2008- 2016**، غير منشورة، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة ام البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

3- بن سليمان بن سعيد الدرامكي علي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان(2012-1981)**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2012.

4- درويش كنزة، **العولمة وإشكالية التنمية في العالم الثالث**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

5- سعاد دقة، **التنمية السياسية وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

6- سمير باهي، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية دراسة لنموذج تونس وليبيا**، أطروحة دكتوره، غير منشورة، جامعة باتنة01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

7- طايبي دنيا، **دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ام البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

8- علي بلعربي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

9- عمار بركات، **دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر(1999-2016)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2017.

10- كمال فتاح، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002.

11- مبارك حسن العجمي محمد، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الأدب والعلوم، 2010.

12- مختار كردوسي، عرابي علي، **الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر والمغرب**، غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

13- مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطسنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

المحاضرات:

1-عاشور طارق، **تجارب الأصلح السياسي العربي بعد حراك 2011: تحليل الحالة الجزائرية إطار للتحليل**، (محاضرات في الإصلاحات السياسية)، جامعة سعيدة.

2-قوادرة حسين، **الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر**، (محاضرة مقياس الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر)، جامعة أم البواقي، 2016/2015.

ج- المواقع الإلكترونية:

1- الحياري إيمان، **مفهوم التنمية الشاملة**، موقع موضوع، الرابط: https://mawdoo3.com، تاريخ النشر:2019/5/18، تاريخ الاطلاع: 2021/3/17 الساعة15: 15.

2-حلوة سهام بنت محمد، "**الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق**"، موقع صراحة نيوز، الرابط: http://wwwsarahanews.net ، تاريخ النشر: 2013/10/10، تاريخ الاطلاع: 2021/04/22 الساعة:13:05.

الفهرس	الصفحة
الشكر.	
الاهداء.	
الملخص.	
مقدمة.	
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	6
المبحث الأول : مفهوم الاصلاح السياسي	
المطلب الأول : تعريف الاصلاح السياسي وتميزه عن بعض المصطلحات المشابهة.....	7
المطلب الثاني : مرتكزات الاصلاح السياسي.....	13
المطلب الثالث : شروط وآليات الاصلاح السياسي.....	15
المبحث الثاني : مفهوم التنمية	
المطلب الأول : تعريف التنمية.....	18
المطلب الثاني : أهداف ومؤشرات التنمية.....	22
المطلب الثالث : نظريات التنمية.....	25
الفصل الثاني : الاصلاحات في الجزائر ودورها في تجسيد التنمية.....	30
المبحث الأول : الاصلاحات السياسية في الجزائر (2000-2019)	
المطلب الأول : الاصلاح السياسي من خلال مشروع المصالحة الوطنية 2005.....	31
المطلب الثاني : الاصلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة2008	33
المطلب الثالث : الاصلاحات السياسية لسنة 2012.....	36

فهرس

المطلب الرابع : الاصلاح السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016.....	42
المبحث الثاني : أثر الاصلاحات السياسية على تجسيد التنمية في الجزائر	
المطلب الأول : المصالحة الوطنية ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر.....	45
المطلب الثاني : الإصلاح السياسي لسنة 2008 ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر	47
المطلب الثالث : الاصلاحات السياسية لسنة 2012 ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر.....	49
المطلب الرابع : الإصلاحات السياسية لسنة 2016 ودورها في تجسيد التنمية في الجزائر	51
خاتمة	53
قائمة المراجع	56
فهرس المحتويات	63